الغلاف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

أسئلة "مشروعة" حول الدعم الأوروبي للبنان
هل تستبطن المليار يورو قرار إبقاء النازحين السوريين؟

بعد حراك لبناني سياسي وديبلوماسي مكثف، بدّل الاتحاد الاوروبي موقفه من معالجة موضوع النازحين السوريين، بحيث بات حسب تعبير مسؤوليه "اكثر تفهما لوضع لبنان والاعباء التي يتحملها"، بعدما تدفق الالاف منهم الى دول اوروبا بطرق غير شرعية، مما اثار قلقا من تفاقم هذه الهجرة الكثيفة وتاثيراتها السلبية على الدول كما كانت على لبنان

توجت اوروبا حراكها نحو لبنان الشهر الماضي بزيارة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس ورئيسة المفوضية الاوروبية اورسولا فون دير لاين، اللذين اعلنا عن حزمة مساعدات مالية للبنان بقيمة مليار يورو، للفترة الممتدة من السنة الجارية وحتى عام 2027. تخصص وفق بيان بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان لقطاعات الخدمات الاساسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية والصحة والمياه للشعب اللبناني. كما ان الاتحاد الاوروبي سيواكب الاصلاحات الاقتصادية والمالية والمصرفية الملحة. علاوة على ذلك، سيجري تقديم الدعم للجيش اللبناني والقوى الامنية الاخرى على شكل معدات وتدريب لادارة الحدود ومكافحة التهريب، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم.

لكن ما ورد في "خلفية" البيان الذي وزعته بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان، يشير بوضوح الى ان الاموال التي سيقدمها الاتحاد للبنان لا تستفيد منها الدولة اللبنانية واللبنانيون حصرا كما قيل واعلن رسميا، بل سيشاركهم فيها اللاجئون والمهجرون داخليا والمجتمعات المضيفة، في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. فهل سيتمكن اللبنانيون من الاطلاع على تفاصيل برنامج المساعدات؟

لكن الجديد في الموقف الاوروبي، ما اعلنته فون دير لاين عن "مساعدة لبنان في ادارة الهجرة، ونحن ملتزمون ابقاء المسارات القانونية مفتوحة الى اوروبا، واعادة توطين اللاجئين من لبنان الى الاتحاد الاوروبي". وهو الامر الذي اثار التباسا، هل يشمل اللاجئين السوريين فقط، ام اللبنانيين الراغبين ايضا بالهجرة، كما اثار مواقف رافضة للقرار الاوروبي؟ عدا المخاوف مما تم تسربه اعلاميا من "معلومات عن اقتراح اوروبي قبرصي مشترك يسمح ببقاء مليون ونصف مليون نازح في لبنان بعد تسوية اوضاعهم، على ان يوزع العدد الذي يزيد عن ذلك والذي يقدر بنحو مليون نازح على دول اخرى".

ما زاد في المخاوف عدم وضع اليات تنفيذية للقرار الاوروبي حول كيفية صرف المساعدات، وقد ذكرت فادير لاين "اننا سننظر في كيفية جعل مساعدة الاتحاد الاوروبي اكثر فاعلية. ويشمل ذلك استكشاف كيفية العمل على نهج اكثر تنظيما للعودة الطوعية الى سوريا، بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. في الوقت نفسه، ثمة حاجة الى تعزيز الدعم من الاسرة الدولية لبرامج الاغاثة الانسانية والتعافي المبكر في سوريا".

لكن رئيس المجلس النيابي نبيه بري اقترح حسب المعلومات خلال لقائه الضيفين الاوروبيين، تشكيل لجنة مشتركة بين لبنان والاتحاد الاوروبي للبحث في الالية التنفيذية. وجدد التاكيد على اهمية التواصل مع سائر الاطراف المعنيين بمقاربة ملف النازحين مع الحكومة السورية، وقد لاقى الاقتراح ترحيبا من رئيسة المفوضية الاوروبية.

وفهم عدد من النواب الذين شاركوا في اللقاءات مع الوفد الاوروبي، ان اوروبا ستعيد توطين من تنطبق عليهم صفة اللجوء من اصحاب الكفايات العلمية والفنية فقط، تبعا لحاجتها الى اليد العاملة الاختصاصية في قطاعات معينة. فالاتحاد الاوروبي يحتاج الى معالجة سريعة لملف الهجرة غير الشرعية الى دوله لأنه مقبل على انتخابات البرلمان الاوروبي وهيئات المفوضية، وقادة دول الاتحاد يبحثون عن انجازات شعبوية.

وقد اوضح رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي لاحقا، الالتباس حول فتح باب الهجرة الموسمية ايضا امام اللبنانيين، فقال مكتبه الاعلامي: "ان ما تناوله دولة الرئيس في حديثه عن قرار الهجرة الموسمية الخاص بدول الجوار الذي اتخذه الاتحاد الاوروبي وضم اليه لبنان على تركيا، والاردن ومصر وتونس، القصد منه ليس تشجيع اللبنانيين على الهجرة كما زعم البعض، بل فتح الباب امام فرص عمل موسمية في الخارج يعلن عنها من الدول الاوروبية في حينه، وبالتالي تكون هذه الهجرة شرعية لمن تنطبق عليه الشروط المحددة عوضا عن ان تكون في مراكب الموت غير الشرعية".

وحسم الرئيس ميقاتي الموقف اللبناني بالقول لضيفيه: "انطلاقا من واقع سوريا حاليا، ان المطلوب كمرحلة اولى الاقرار اوروبيا ودوليا بأن غالبية المناطق السورية باتت آمنة ما يسهل عملية اعادة النازحين، وفي مرحلة اولى الذين دخلوا لبنان بعد العام 2016 ومعظمهم نزح الى لبنان لاسباب اقتصادية بحتة ولا تنطبق عليهم صفة النزوح. المطلوب دعم النازحين في بلادهم لتشجيعهم على العودة الطوعية ما يضمن لهم عيشا كريما في وطنهم".

واكد "ان الدولة اللبنانية عزمت على تطبيق القوانين على كل الاراضي اللبنانية وكل من يقيم بشكل غير شرعي سيتم ترحيله الى بلده، وهذا الموضوع لا جدال فيه والاوامر اعطيت للاجهزة المختصة لتنفيذ ما يلزم".

وقال: "بعد الاتصال برئيس الوزراء السوري، تم اعطاء التوجيه للمدير العام للامن اللبناني بالانابة اللواء الياس البيسري لمتابعة هذا الملف حيث سيزور سوريا قريبا، وعند الضرورة سيزورها وزير الخارجية عبدالله بوحبيب. اي سوري يقيم في لبنان اقامة غير شرعية سيتم ترحيله، وسينظر في جميع المسجلين نظرة تختلف عن النظرة المخصصة لغير المسجلين".

في المحصلة، جرى ابلاغ الوفد الاوروبي بانه "سيتم تفعيل اجراءات ترحيل السوريين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية ولا تنطبق عليهم صفة النزوح". لكن لا شيء ملموسا حتى الان، ويبقى الكلام من دون ترجمة فعلية. ما حصل عليه لبنان فقط من خلال اعادة القضية الى جدول الاولويات الدولية، هو السماح باعادة النازحين غير الشرعيين اذا امكن، وهو امر معقد وسيخضع لعملية اختبار جدية في الفترة المقبلة، خصوصا ان الضوء الاخضر الاوروبي ليس واضحا حتى الان، لكن الهم الوحيد لدى اوروبا هو اقفال الشاطئ اللبناني الذي بات يشكل منطلقا لعمليات هجرة غير شرعية للسوريين، الى قبرص ومنها الى اوروبا. بينما المشكلة الاكبر التي يعانيها لبنان هي ضبط الحدود البرية التي تحتاج الى عديد وعتاد كبيرين لمنع تسلل النازحين غير الشرعيين ولاسباب اقتصادية بهدف العمل والكسب المادي وتحويل الاموال الى سوريا، او بسبب الرغبة بالهجرة من لبنان عبر البحر وبكلفة تفوق العشرة الاف دولار لكل عائلة. فمن اين يأتي هؤلاء بالاموال اذا كانوا محتاجين لها فعلا في بلادهم؟ ولماذا لا ينفقونها هناك؟

لهذا كله، اثار قرار الاتحاد الاوروبي تقديم المليار يورو بالشروط والمعايير والتوجهات التي اوردها مكتب بعثة الاتحاد في بيروت، معارضة نيابية وسياسية واسعة، حتى ان بعض وزراء حكومة تصريف الاعمال كالوزيرين عصام شرف الدين وهيكتور حجار اعترضا عليها، منتقدين التوجه المبطن لهذه المساعدة.

هذه المعارضة الواسعة لبقاء النازحين في لبنان، دفعت رئيس الحكومة الى الطلب من رئيس المجلس تخصيص جلسة نيابية عامة للبحث في كل ما يتعلق بقضية النازحين ومن ضمنها المساعدة الاوروبية المقترحة.

لذلك يبقى الاساس هو تبني الاتحاد الاوروبي لمطلب لبنان العمل على اعتبار ان هناك مناطق آمنة في سوريا يعود اليها النازحون وبخاصة غير الشرعيين او الذين لا تنطبق عليهم صفة النزوح القانونية، وهذا يحتاج الى قرار اوروبي موحد، علما ان الرئيس القبرصي يدفع في هذا الاتجاه، وفي المرحلة الثانية سيكون العمل على هذه النقطة.

على خط آخر يتعلق بتنظم وجود النازحين، لم يؤكد ممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (unhcr)، في لبنان ايفو فرايسن في حديث صحافي نية المفوضية تزويد المديرية العامة للامن العام معلومات اكثر تفصيلا عن الداتا المسلمة الى المديرية والمتعلقة بالسوريين المسجلين على لوائحها. هذا الموقف يعكس نية مبيتة بعدم السماح للبنان بمعرفة عدد السوريين الذين تنطبق عليهم صفة اللجوء من اجل معالجة اوضاعهم، استنادا الى مضمون المذكرة الموقعة بين الدولة اللبنانية والمفوضية عام 2003. ويسمح تاليا بمعالجة اوضاع السوريين الباقين، الذين لا تنطبق عليهم صفة اللجوء، وتطبيق القوانين اللبنانية عليهم. وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار تحدث الى "الامن العام" عن رؤيته لمعالجة ازمة النازحين، وملاحظاته على ما عرضه الاتحاد الاوروبي مؤخرا.

■ هل من معطيات لديك عن آلية صرف المساعدة الاوروبية ولمن ستعطى وبناء على اي معايير سيتم توزيعها؟

□ صحيح ان الهبة الاوروبية ليست بالامر الجديد، فلبنان يتلقى هبات عبر الامم المتحدة لدعم السوريين والمجتمع المضيف، لكن هذه الهبة هي جزء لا يتجزأ من مسار دعم النازحين. المشكلة في تظهير الموضوع ◄

وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار.

الهبة جزء لا يتجزأ من مسار دعم النازحين

الاموال التي سيقدمها الاتحاد الاوروبي لن تستفيد منها الدولة اللبنانية وحدها

◄ وكأنه انتصار. ما حصل هو اعادة توزيع لهذا المال، لكن بزيادة مالية بسيطة، والرئيس ميقاتي قال هذا الكلام. اوروبا تدعم لبنان وكل دولة تستضيف نازحين سوريين، وبقاؤهم في لبنان يوجب على اوروبا ودول اخرى توفير المال لهم وهذا ما حصل. هناك اعادة توزيع للاموال الاتية من الاتحاد الاوروبي، وهي ليست فقط للبنانيين كما اعلن الرئيس ميقاتي، بل للنازحين ايضا وللمقيمين وللامن البحري والامن البري وبعض المشاريع الاجتماعية.

■ صدر كلام عن اعلان الوفد الاوروبي تشجيع اوروبا اللبنانيين على الهجرة الموسمية الى دول الاتحاد في مقابل بقاء نحو مليون ونصف مليون نازح. ما هي حقيقة هذا الموضوع وتفاصيله؟

□ ارفض وصف ما جرى بالانجاز الكبير، فالسياق الذي اتت فيه هذه المساعدة جاء بعدما استجدت ازمة الهجرة غير الشرعية للسوريين من لبنان الى قبرص وفي نتيجتها تحرك الاتحاد الاوروبي. فلتفتح اوروبا باب الهجرة الموسمية للسوريين بدل اللبنانيين. ان المشكلة هي في تظهير هبة المليار يورو وموضوع التاشيرات للهجرة الموسمية والعمل في اوروبا

ثمة اسئلة حول الاليات التنفيذية للقرار الاوروبي لصرف المساعدات

وكأنه انتصار، بينما كان يمكننا تأمين شروط افضل للبنانيين والسوريين عبر هذه المشاورات.

■ لاقت المبادرة الاوروبية معارضة شديدة نيابية وسياسية ومن بكركي، هل ترى من مخاوف جدية من محاولة ابقاء النازحين في لبنان؟

□ انا ارفض اسلوب رئيس الحكومة في تلقف المفاوضات مع رئيسة المفوضية الاوروبية، ان جل ما تم تحقيقه هو اعادة تدوير ارقام المساعدات مع زيادة مهمة حماية الشاطىء للحؤول دون نزوح السوريين الى اوروبا. كان من الاجدى على لبنان الضغط في اتجاه مستويات عدة: في موضوع مبلغ المساعدات، وفي مسألة السلة المتكاملة ضمن معادلة اذا حمى لبنان البحر فكيف سيتمكن من حماية البر؟ وعبر البدء بحلول للنازحين، ومطالبة اوروبا بالسماح بهجرة السوريين الموسمية عوضا من ان نبشر شبابنا بالذهاب الى اوروبا موسميا.

■ الا ترى وجوب ضبط المعابر البرية اكثر من ضبط البحر لكثرة تسلل النازحين برا؟

□ كان من الاجدى بنا حماية ارضنا، ولبنان لم يستفد الا بالقليل لا بل خسر، اذ ان الجيش ستصبح مهمته حماية اوروبا من دون ان يكون لنا الامكانات الفعلية للعمل. المشكلة هي في الهجرة غير الشرعية، ولم يحصل تطرق الى وضع النازحين الحقيقيين في لبنان. المشكلة في مكان آخر.

■ اين مكمن المشكلة؟

□ تكمن في مسعى قبرص والاتحاد الاوروبي لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الى دول اوروبية لحماية انفسهم لا لمعالجة مشكلة لبنان مع النزوح. نحن لا مشكلة لدينا في توفير امن اوروبا، لكننا نريد من قبرص واوروبا ان تعترفا بأن هناك مشكلة في الاعداد الكبيرة للسوريين في لبنان. اذا فكرنا فقط في حماية البحر فقط من دون التفكير الجدي في عودتهم الى بلادهم، سيقع لبنان في حالة ارباك كبيرة.